مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: القوة وأهميتها في العلاقات الدولية
اسم الكاتب: فريد ميليش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4602
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 15:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

القوة وأهميتها في العلاقات الدولية

فريد ميليش*

(تاريخ الإيداع 4 / 9 / 2014. قُبِل للنشر في 27 / 11 / 2014)

□ ملخّص □

إن الأحداث والتطورات والمتغيرات الدولية ترتكز إلى المسارات التي تنحرف دائماً باتجاه ما نتيجة صراع الإرادات بين القوى والدول، بمعنى أن الأزمات السياسية التي تصيب الدول تعني مجموعة من التفاعلات بين قوى تعيش حالة صراع قد يبلغ درجة المواجهة، فلابد من قراءة المتغيرات السياسية، والاقتصادية وفق مناهج وأصول علمية لفهم ما يهدد المصالح العليا للدول، فالكثير من الأزمات المتعاقبة عبر التاريخ نتجت عن استخدام القوة المرتكزة إلى المعطى الموضوعي للموارد المتاحة، فتكون القوة هي الممارسة العملية والتوظيف السياسي في النطاق الخارجي من خلال الدبلوماسية أوالحرب بحيث تحدد الدولة على أساسها أهدافها، وتقرر الاختيار بين هذه الأداة أو تلك من أدوات القوة.

لكي تكون الدول والقوى محركاً لفعاليات الوحدات السياسية في إطار المجتمع الدولي فقد سعت لامتلاك القوة الشاملة، وهناك دول تسخر الحروب الموضوعة في أجنداتها مسبقاً لتحقيق أهداف سياستها،و لا زالت الحرب أداة اساسية لدى الدول والحكومات والمجموعات لتحقيق مصالحها بالصراع المباشر،أو عبر التهديد بالعقوبات، أو الاستمالة بالمساعدات بما يسمى القوة الناعمة، وأحيانا بصيغة الشرعية الدولية بما في ذلك ظهور مصطلح محاربة الإرهاب وما رافقه من تغيرات عالمية أدى إلى دوران الشعوب في فلك الدول القوية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً.

الكلمات المفتاحية: القوة، العلاقات الدولية، الحرب، الدبلوماسية.

*طالب دراسات عليا(دكتوراه)– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

Power and Its Importance in International Relations

Fareed milish*

(Received 4 / 9 / 2014. Accepted 27 / 11 / 2014)

□ ABSTRACT □

The events, the developments and the international changes are based on the tracks that always deviate as the result of wills struggle between the forces and states. In the sense that the political crises that countries face means a set of interactions among the forces that have conflict which may reach to a confrontation. So we must be aware of the political and economic changes, according to the scientific methods to understand what threatens the interests of the states. Many of the sequential crises throughout history are resulted from the use of the power which is based on the object of the available resources. Therefore, the power is the practical exercise and the political investment abroad and that happens through diplomacy or war so that the state can determine its objectives, and decide what to choose among those of power tools.

The forces and the states have seek to own the overall power in order to be the motivator of the political units within the framework of the international community. There are countries which benefit from the wars set in their agendas in advance to achieve the aims of their policy. War is still an essential tool for states, governments and groups to achieve their interests through direct conflict, or through the threat of sanctions, or through aids, including the so-called soft power, and sometimes through the form of international legitimacy, including the emergence of the term "fighting terrorism" and what accompanied it of global changes led to politically, militarily, economically and technologically submission to the powerful nations.

Keywords: power, international relations, war, diplomacy.

مقدمة:

***Postgraduate Student, Department of Economic and planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

إن دراسة السياسة الخارجية للدول وسيلة هامة لإدراك العوامل التي تُشكل محركاً لفعاليات الوحدات السياسية في إطار المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، ومن هنا فإن العلاقات الدولية هي مزيجٌ من مختلف السياسات والاستراتيجيات المتبعة من قبل جميع دول العالم، وهذا يجعلنا نستنتج أن دراسة السياسة الخارجية لم تعد تقتصر على التوصيف والتأريخ لهذه الظاهرة، بل أصبحت ظاهرة قابلة للدراسة التحليلية والموضوعية وفق مناهج وأصول علمية، لفهم العناصر والمؤثرات التي تسهم في وضع تلك السياسة.

الأزمات السياسية التي تصيب الدول سواء كانت عالمية، أم إقليمية، فإنها تعني مجموعة من التفاعلات بين قوى تعيش حالة صراع قد يبلغ درجة المواجهة، وهي تتطلب من صناع القرار اتخاذ مواقف وخطوات عملية وإصدار قرارات قد تكون مصيرية في بعض الأحيان، لأن تلك الأزمات غالباً ما تهددالمصالح العليا للدول، فالكثير من الأزمات المتعاقبة والحروب عبر التاريخ أعادت صياغة العالم وأثرت في الأنظمة السائدة، والمتابع للأحداث والتطورات التي طرأت على المجتمع الدولي يجد أن المسارات تنحرف دائماً باتجاه ما، نتيجة صراع الإرادات، فدوران الشعوب في فلك الدول القوية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً تمر في مراحل أساسية من استخدامٍ للقوة من قبل العناصر الأساسية المكونة للمجتمع الدولي بما في ذلك ظهور مصطلح محاربة الإرهاب وما رافقه من تغيرات عالمية وبشكل خاص ضمن الهيئة العالمية (الأمم المتحدة) التي أصبحت ميداناً للنفوذ الأمريكي، وقد برز ذلك واضحاً في أفغانستان، والعراق ولبنان وغزة.

من أكثر الأحداث أهمية منذ نهاية الحرب الباردة كانت أحداث 11 أيلول 2001 ، إذ أثرّت تداعياتها بعمق في النظام الدولي، ومثلت لحظة مصيرية لاختبار الأبعاد السياسية للنظام الدولي وإعادة تشكيله. بحيث شكلت تحدياً كبيراً، وأدت إلى مراجعة شاملة لمنظومة الأمن القومي للدول بشكل يتوافق مع طبيعة التهديدات الجديدة.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تناقش قضية من أهم القضايا التي رافقت الإنسان منذ البدايات، وتتحدد بموجبها العلاقات الدولية وهي ظاهرة القوة، بحيث تتم دراسة دور القوة واستخدامها في الساحة الدولية، كونها أساس العلاقات بين مكونات المجتمع الدولي سواء كانت الحروب والمنافسات بمعناها العسكري، أم في التعاون ليأخذ شكل التهديد باستخدام القوة لقمع أحد الأطراف سواءّ القوة الصلبة أم الناعمة، فكثيراً ما تسمى السياسة الدولية بسياسية القوة بالإضافة إلى عدم وجودآليات واضحة في المجتمع الدولي وداخل المؤسسات والهيئات الدولية للحد من استخدام القوة بأشكالها المتعددة.

هدف البحث:

من خلال دراسة القوة والمفاهيم الأساسية المرتبطة بها، ونتيجة استخدام القوة في المجتمع الدولي والمتغيرات السياسية والاقتصادية وفق استراتيجيات الدول الأقوى عالمياً وإقليمياً ، يهدف البحث الى إبراز مدى أهمية امتلاك القوة الشاملة بأشكالها المتعددة لدى الدول ومفهوم استخدامها كأداة لتنفيذ سياساتها الخارجية.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث في انعكاس التطورات، والمتغيرات، والأحداث الناتجة عن استخدام القوة في العلاقات الدولية بين ما يرسم من خطط، وبرامج، والإجابة عن السؤال التالي: هل طرأت تغيرات على مفهوم استخدام القوة في

العلاقات الدولية ؟ أم هناك دول تسخر الحروب الموضوعة في أجنداتها مسبقاً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ؟ وهل يحكم ذلك فقط قواعد المصالح للدول الكبرى؟ وخصوصاً الولايات المتحدة في تنظيم العالم بما يخدم مصالحها.

منهجية البحث:

نظراً لأهمية البحث وتشعباته وطبيعته، اعتمد الباحث على مناهج البحث التالية:

1- المنهج التاريخي في قراءته لتاريخ استخدام القوة العلاقات الدولية، وفق مفهومها الشامل في استراتيجيات الدول، والأطراف المؤثرتو استعراض السياسات التي تم إتباعها.

2- المنهج الوصفي التحليلي للنظام الدولي من خلال القراءة العميقة للمكونات الأساسية وللسياسات الدولية وعلاقات التفاعل بين هذه المكونات.

3- منهج تحليل النظم: حاول الباحث الاستفادة من هذا المنهج لدراسة المدخلات التي تمثلت في عوامل القوة وتسخيرهافي خدمة مصالح الدول القومية ، والمخرجات المتمثلة بالنتائج والمنعكسات في الهيئات الدولية عبر مؤسساتها.

4-المنهج المقارن: حاول الباحث إجراء مقارنة بين القوى والدول التي تحقق مصالحها عبر استخدامها القوة الصلبة أو الناعمة عبر مراحل متعددة،وتلك التي لا تتمكن من ذلك.

الدراسات السابقة:

تعتمد هذه الدراسة على الأبحاث والدراسات في الكتب والمجلات السياسية المختصة المختلفة:

1. **(دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط)**، دراسة قدمتها الباحثة سونيا بديع مكارم لنيل درجة الماجستيير في العلاقات الدولية بجامعة دمشق، تناولت فيها مكانة القوة في العلاقات الدولية ودورها في السياسة الخارجية والنموذج الأمريكي المعولم بفعل القوة الشاملة ومحاولاتها لاخضاع جميع التفاعلات الدولية لإرادتها.

2. **Thefuture of power (مستقبل القوة) جوزيف ناي ترجمه للعربية وليد عبد الحي ،صدر عام 2011** عن كتب الشؤون العامة ، نيويورك تحدث فيه عن مفهوم "القوة" بما يتناسب والسياق التطوري لبنية المجتمع الدولي،وناقش مشكلة قياس القوة،وتحدث عن القوة الناعمة والدبلوماسية القهرية التي تتمثل في التهديد باستخدام القوة وكيف أن مقومات القوة تبدلت عبر التاريخ وعن القوة العسكرية واستخدامها .

3. **القوة في القرن الحادي والعشرين** كتاب للأكاديمي السياسي بيير بوهلرت صدر عن أكاديمية الدراسات في باريس عام **2011**، تحدث فيه عن التحولات التي طرأت على المفهوم المركزي الذي يتحكم في العلاقات الدولية،و الأسس التي تتحكم في توزيع القوة في العالم وقد حددها لتشمل ا الديمغرافية والقوة الاقتصادية والقانون والجغرافيا والسيطرة على شبكات التواصل والقوة العسكرية والقدرة على الابتكار الفكري والتكنولوجي،بالإضافة لتساؤله عن حالة المخاض المتواصل في العلاقات الدولية والتي توحي بميلاد نظام دولي جديد واعتبر أن هناك عوامل واعتبارات أخرى ستتدخل في تحديد ملامح القوة في عالم القرن الحادي والعشرين .

القوة وأهميتها في العلاقات الدولية:

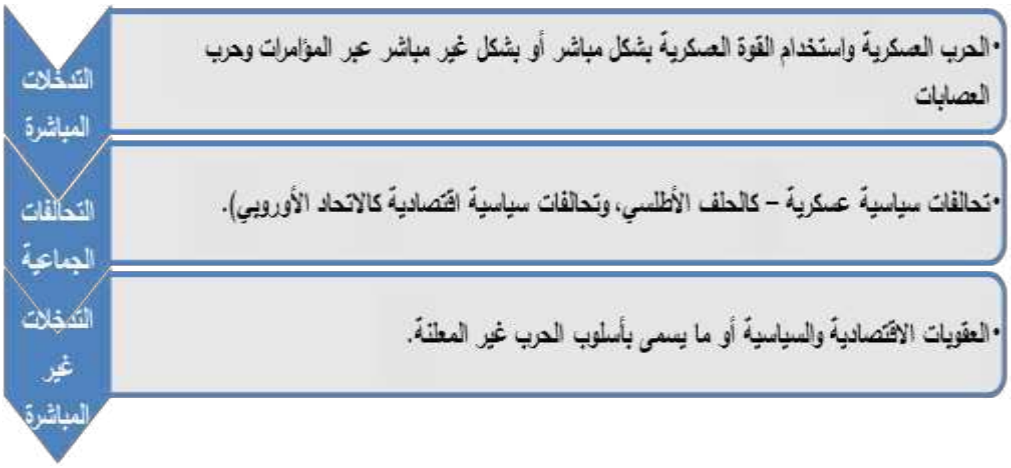
تطور شكل استخدام هذه القوة بشكل مباشر وصريح وخصوصاً القوة العسكرية، إلى استخدام غير مباشر للقوة بشكل التهديد مثلاً أو الضغوط بكافة أشكالها والتي تسمى عادة بوسائل الإكراه ، وقد بذل المجتمع الدولي جهوداً عظيمة في سبيل تنظيم منع استخدام القوة وتحديد منعها ، وكلما ازداد هذا التقدم ازدادت الجهود في ذلك السبيل ولعل السبب في ذلك هو توصل العالم المتحضر إلى أسلحة أشد فتكاً وتدميراً بشكل متزايد ومتطور بتطور الحضارة.

وتعد القدرة العسكرية إحدى أبرز مقومات قوة الدولة وإحدى مظاهر قوتها. وتتبع قيمة القوة العسكرية من أن استعمالها لا يقتصر على أوقات الحرب وإنما كذلك في أوقات السلم التي يمكن أن تستخدم فيها بصورة غير مباشرة لإضفاء الفاعلية على الصيغ والأهداف للسياسة الخارجية. وتعد الموارد البشرية ذات أهمية كبيرة في بناء قوة الدولة العسكرية من خلال العلاقة بين حجم السكان وحجم القوات المسلحة. (**التكريتي**، 1998)

أخذت الدول تتفنن في إيجاد المبررات القانونية والمنطقية والأخلاقية لتجيير لجوئها لاستخدام القوة. إلا أن المشكلة تكمن في أن القوة قد تكون هدفاً في حدِّذاتها، حسبما اتجهت المدرسة الواقعية كما في كتابات هانز مورغنثاو التي أكَّدت أن القوة في حدِّ ذاتها قد تمثل قيمة مرغوبة (Morgenthau، 1946)

مفهوم ظاهرة القوة في العلاقات الدولية:

القوة (Power) هي القدرة على التأثير في الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فالأقوياء في أي موقف، اجتماعيا كان أم سياسيا أم اقتصاديا أم ثقافيا هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيرون الأمور كما يرونها ووفقاً لمصالحهم الخاصة.



شكل رقم (1): المظاهر المنظمة لاستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية (مقلد ،1987)

مفهوم القوة:

تجاوز مفهوم القوة في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية ..... إلخ. ولكن أياً من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن بالتأثير في التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة (Power)هي مجرد امتلاك مصادر القوة كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما القدرة (Strength) فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين. وبهذا المعنى عرف روبرت دال القوة بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا يقومون بها لولا ذلك. (**علي**، 2000)

فالقدرة هي معطى موضوعي وهي موارد متاحة أما القوة فهي ممارسة عملية وهي التوظيف السياسي لتلك الموارد، وإن النقلة من امتلاك الموارد إلى استخدامها أي من القدرة إلى القوة، يتطلب إرادة سياسية ودورا للعقل البشري، وفي كثير من الحالات التاريخية نجد أن الحروب قد تحددت ليس بميزان القدرات والإمكانات وحسب ولكن أيضاً بإرادة التصميم والعزم والمثابرة، وتلعب القيادة السياسية الحاكمة والثقافة السياسية السائدة دوراً حاسماً وهاماً في هذا المجال.

القوة في اللغة هي ضد الضعف وهي الطاقة والتأثير ،وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعها قوى، والقوة إحدى المفردات الهامة التي يتوقف عندها المفكرون في كافة أنحاء الأرض وبمختلف لغاتهم، حيث تبين أن معناها يكاد يكون واحدا في كل اللغات حيث يدور في إطار مفهوم القدرة على الفعل والاستطاعة والطاقة وهي ضد الضعف وتعني أيضاً التأثير والنفوذ والسلطة،و القوة اصطلاحاً هي القدرة على التأثير في الآخرين ،يعتبر موضوع القوة من المواضيع التي يهتم بها علم الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية لذا جاء تعريف القوة وتفسير مفهومها للكثير من الكتاب والمفكرين في هذا الإطار.

إن الأمر الأساسي المرتبط بمفهوم القوة هو أن تأثير أي دولة في توجُّهات الدول الأخرى أو سلوكها، لا يحقق أي نتائج ذات أهمية إلا إذا استندت إلى إمكانات مادية ومعنوية مختلفة، عبر تعبئة عناصر معينة للتأثير إما بالإقناع أو الإغراء أو التهديد أو المعاقبة ،ومهما يكن من أمر، فقد وصلت أهمية توافر الإمكانات كعنصر من عناصر مفهوم القوة إلى حد تبلور تيَّار بين محلِّلي القوة يطرح تعريفاً آخر للقوة لا يستند إلى كونها عملية تأثير في الإيرادات، وإنما رمزاًلامتلاك القدرات(Schweller,2003) ، فمن يمتلك عناصر قوة (موارد . قدرات) معيَّنة يصبح قوياً، ومن لا يمتلكها يُعدُّ ضعيفاً، على نمط ما هو متصوَّر في التفكير العام بشأن القوة، خصوصاً وأن الإمكانات يمكن رؤيتها أو لمسها أو قياسها، بخلاف التأثيرات التي تصعب الإحاطة بأبعادهاالمختلفة.

ومن ناحية أخرى فإن السياسة ترتبط بشكل وثيق مع القوى. كما أن البحث عن القوة يميز السياسة عن الأنواع الأخرى من النشاط الإنساني.(لايدر، 1981)

ففي عالم السياسة توجد ثلاثة اتجاهات لتعريف القوة، وهي:

الاتجاه الأول: يّعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.

الاتجاه الثاني: يّعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

الاتجاه الثالث: يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليه من مقدرة في التقرير أوالتأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة. أما كلية الحرب الأمريكية فتعرف القوة القومية للدولة بأنها الإمكانية أو القدرة التي يمكن أن تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي، إذاً فالقوة هي الطاقة العامة للدولة لكي تسيطر وتتحكم في تصرفات الآخرين. **(ربيع**، 1993)

وفي الفكر الاستراتيجي يقصد بقوة الدولة فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية والتأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها. وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين: مصادر القوة وعملية إدارة تلك المصادر وتوظيفها ، لذا فإن أياً من مصادر القوة لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال.

المفاهيم المرتبطة بمفهوم القوة:

يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة والنفوذ والقهر والتأثير والإرغام والردع والإرهاب والإغراء، وهي تستخدم كمترادفات لتحليل القوة:

أولاً: مفهوم السلطة وعلاقته بمفهوم القوة: حيث تكون القوة مرتبطة باعتراف المجتمع ويعطي لشاغلها حق إصدار القرارات ذات صفة الإلزام الشرعي بالنسبة للآخرين، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: سلطة قانونية وتقليدية وكاريزماتية.

ويمكن القول أن للسلطة ثلاث خصائص، وهي:ليست مطلقة، والقوة قد تكون قاعدة للسلطة، يمكن للسلطة أن تبنى على الطواعية الجزئية أي دون أن تستخدم مباشرة. وتتضمن السلطة نوعاً مميزاً من الأوامر غير الإكراهية، كما يمكن للسلطة أن تبنى على الطواعية (**الشاهر**، 2012)

ثانياً: مفهوم التوازن الاستراتيجي وعلاقته بمفهوم القوة: ويقصد به العلاقة بين محصلة القوة لأطراف علاقة دولية ما، وهو بهذا المعنى يتخطَّى مفهوم الميزان العسكري الشائع الاستخدام، إذ يتضمَّن أبعاداً اقتصادية وثقافية وسياسية، إضافة إلى البعد العسكري. فهو حالة التوازن الناتجة عن قياس عناصرالقوة القومية لطرف ما مقارنة بقياسها بالعناصر نفسها لدى الطرف الآخر، بما في ذلك تحالفاتها الدولية وعلاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف في النظام الإقليمي الذي ينتميان إليه.

فحالة التوازن أو التعادل أو التكافؤ في القوى تخلق موقفاً من الشعور بالقدرة على الحركة، وإمكانية المناورة والمساومة، وتتيح فرصاً وبدائل متعددة. أما حالة الاختلال الاستراتيجي فتخلق وضعاً مختلفاً، ففيها يشعر أحد الأطراف أن بوسعه حسم الأمور بالقوة، وأن الطرف أو الأطراف الأخرى لن تغامر باللجوء إلى السلاح، بحكم كون النتيجة معروفة مسبقاً.(**رسلان**، 1986)

ثالثاً: مفهوم النفوذ السياسي وتطابقه مع مفهوم القوة: وهي ممارسة عن طريق تفاعل اجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والسيطرة والهيمنة والإرغام والإكراه، وتوجد أشكال متعددة من النفوذ تتراوح ما بين الترغيب والاستمالة والاقتناع إلى السيطرة والهيمنة والردع والإكراه.

إن مفهوم النفوذ يتطابق مع القدرة والقوة، ويعد القدرة على التهديد في حال عدم الالتزام أو تقديم المكافآت في حال الالتزام وقد يكون صريحاً أو غير صريح في ممارسته من قبل إحدى الدول(**براون**، 2005).

بينما ربطه **لينسكي** بالقدرة على إدارة مواقف الآخرين عبر الموارد والحقوق وممارسة الضغط عليهم لتتطابق مواقفهم مع رغبة صاحب النفوذ(**مبيض**، 1998)،ويكون النفوذ مفهوماً نسبياً حسب المحيط والمجال المطبق عليهما، وذلك وفق ثلاثة عوامل، وهي: (روبرت ، 1993)

1- الاختلافات في توزيع الموارد السياسية.

2- التباين في المهارات والكفاياات التي يستخدم الأفراد بها مواردهم.

3- التباين في مدى استخدام الأفراد ومواردهم لأغراض سياسية.

رابعاً: مفهوما القهر والتأثير وعلاقتهما بمفهوم القوة: القهر هو أي قوة أو تهديد يجعل التصرفات تتم بحرية أقل مما كان يمكن أنَّ تكون عليه، وهناك بعض المفكرين يميزون بين التأثير والقوة والقهر، والقهر شكل من أشكال القوة التي تواجه المجبر بالقدرة على إلحاق الضرر به بغض النظر عن الموقف الذي يتخذه، ويعد مفهوم التأثير مفهوماً محورياً في الدراسات السياسية حيث يميز بعض المحللين بينه وبين مفهوم القوة عن طريق تضييقه بحيث لا

يشمل إلا الوسائل غير المباشرة أو غير الملموسة لتغيير السلوك. أما البعض الآخر فيعتبر أن القوة ما هي إلا شكل من أشكال التأثير(**ربيع**، 1993)، وقد يكون التأثير قسرياً أو غير قسري.

خامساً:الهيمنة والسيطرة وعلاقتهما بمفهوم القوة: يدل مفهوم الهيمنة على تأثير دولة في دولة أو دول أخرى ويصف سياسات القوة التي تردع بها جيرانها المعتمدين عليها بالتهديد من أجل إجبارهم على الاستسلام . أما مفهوم السيطرة فيدل على ممارسة دولة لها نفوذ وقوة لنفوذ فعلي على دولة أخرى أو إقليم معين، وهذا النفوذ قد يأخذ شكل تحالف أو علاقة تبعية، وهو ينتج عن التفاوت في القوة بين الدول وبعضها البعض. **(الشاهر**، 2012)

سادساً: الميزان العسكري وعلاقته بمفهوم القوة: ويعتبر أشهر مفاهيم علاقات القوة إذ يشكل العنصر الأساس في عملية التأثير ، باعتباره يحدِّد عامل القدرة على الإيذاء واستخدام العنف المسلَّح أو التهديد لذا لا توجد موازين اقتصادية أو ثقافية أو دبلوماسية وإنما عسكرية فحسب. ويعني الميزان العسكري الوضع الناتج عن قياس عناصر القوة العسكرية، تقليدية كانت أم غير تقليدية لطرف من الأطراف مقارنة بمثيلاتها لدى الطرف الآخر، فهو محصلة الأوزان المقارنة لتلك العناصر بين دولتين. وتكمن أهمية المفهوم في أن الميزان العسكري يمثِّل مفتاح البحث في إمكان نشوب حرب أو عدم نشوبها في منطقة ما،وقد أدى ظهور الأسلحة النووية تحديداً ومعها الأسلحة الاستراتيجيةغير النووية كالبيولوجية والكيميائية مصدراً لتعقيدات بالنسبة إلى موازين القوة. **(ربيع**، 1993) فظهر مفهوم الردع بوجود استراتيجية للتهديد بالعقاب، أي إقناع الخصم بأن التصرف غير المرغوب فيه سوف يكبده من الخسائر أكثر بكثير مما قد يترتب عليه من مكاسب. ورافقه تعريف الإكراه كشكل من أشكال التأثير باشكالها المتعددة اقتصاديا أو اجتماعيا، أو سياسيا، وإن التهديد باستخدام القوة أو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية هو شكل من أشكال القوة ويرتبط بمفاهيم القوة والتأثير والسلطة.(Roger , 2010)

مصادر القوة وأدواتها وخصائصها:

القوة هي القدرة في التأثير على الآخرين، وإن المجتمع أو الدولة القوية هما القادران على التأثير في الآخرين ويعمل الآخرون من الدول والمجتمعات لها حساباً. فلابد أن تكون لهذه الدولة مقومات تضطر المجتمعات والدول الأخرى للخضوع لها فما هي مصادر القوة عند هذه الدولة القوية أو ذلك المجتمع المؤثر؟

أولاً: مصادر القوة:



شكل رقم(2):عناصر القوة الشاملة للدولة حسب بعض مفكري العلاقات الدولية

إن أهم التحولات في مفهوم القوة المعاصرة والذي تترتب عليه سلسلة من النتائج هو الانفصال التدريجي بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، ويرى بعض الباحثين أن قوة العلوم والمعرفة هي أهم أركان القوة في الوقت الحاضر وهي العنصر الحاسم في الصراعات المستقبلية. **(عبد الحي**، 1996)

وهناك الوسائل الرمزية التي تشتمل على وسائل غير مادية لها وقعها وتأثيراتها القويةفي بعض الأحيان في الطرف الآخر، كالأدوات الأيديولوجية الرمزية التي تهدف إلى نشر تصوُّر مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه

المجتمع في المستقبل، بما يحمله ذلك من قيم تخدم مصالح الدولة الفاعلة في المدى الطويل، كمحاولات الترويج للفكر الماركسي اللينيني في فترة الحرب الباردة، أو لما سُميَّ النمط الأميركي للحياة، أو القيم الغربية، وفي الواقع صرفت أموال خيالية في هذاالإطار من قبل المعسكرين في محاولة لتلميع صورة النظام السياسي لكليهما.(**الأسود**، 1986)

ثانياً: خصائص القوة:

القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها، والقوة بطبيعتها شيء نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، كما تظهر القوة بشكل تدريجي وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع بحيث يصبح بإمكانها التأثير في دولة أخرى أقوى منها وحتى إجبارها على تغيير سياستها، فقد تلاشت قوة الولايات المتحدة الأمريكية أمام شعب فيتنام مع أنها تملك أسلحة دمار شامل، ولكن خشيت من استخدامها خوفاً من رد فعل الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي مما دفع صانع القرار الأمريكي إلى حصر المجهود الحربي في أسلحة تقليدية.Joseph (2005)

وتتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، فلم تعد الدبلوماسية ترتبط فحسب بالمراسم أو الترتيبات أو توصيل الرسائل، وإجراءالاتصالات، وتنظيم أوضاع المواطنين في الخارج، وإنما شرح السياسات وتوضيح المواقف،والتنسيق السياسي، وإجراء المفاوضات، وعقد المعاهدات، والتوصل إلى تفاهمات. فقدأصبحت الدبلوماسية إطاراً لأنشطة واسعة النطاق تتمُّ بين الحكومات والمؤسسات لممثلين في المؤتمرات والمنظمات على نحو يصعب حصره. وإن اللجوء إلى القوة هو في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة. Anderson, (1993)

وفي ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد خصائص القوة في المجال الدولي فيما يأتي:

أولاً: إن القوة هي جوهر العلاقات الدولية، والفارق بين القوة والسلطة أن هذه الأخيرة تتضمن الأولى، ولكنها ترتبط بغاية وهي تحقيق وحدة الجماعة، وبوسيلة هي الاحتكار الشرعي لأدوات القمع. (Tarter, 1985)

ثانياً: القوة وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير الذي يتضمن تحقيق أهداف الدولة والتي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية أو الوظيفة الحضارية وحماية الأمن القومي وصيانة الاستقلال السياسي أو الردع.(**عليوي**، 2000)

ثالثاً: يتوقف قوة الدولة تقديرها على القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة، من ناحية أخرى فإن وزن قوة الدولة في تغير مستمر نتيجة للتغيير في أهمية مصادر القوة المتاحة لديها.(**عليوي**، 2000)

رابعاً: إن القوة صناعة وإرادة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب السلطة، الأمر الذي فرض على الدول السعي بشتى الوسائل والطرق إلى صنع مصادر القوة والعوامل المهنية لتفعيلها، بوصفها الضمان الحقيقي لأمنها واستقرارها وتحقيق مصالحها.

خامساً: تتصف القوة بندرتها لذلك تحرص الدول على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها وإن القوة بطبيعتها شي نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى. (**الظاهر**،2003)

سادساً: تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة، وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، وإن اللجوء إلى القوة هو في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية.(**حسين**، 1976)

ثالثاً: أدوات القوة :

تمارس الدولة قوتها في النطاق الخارجي من خلال أداتين هما: الدبلوماسية والحرب، والتي تحدد الدولة على أساسها أهدافها، وتقرر الاختيار بين هذه الأداة أو تلك من أدوات القوة، والدولة الأقوى هي التي تفوز دائماً في الدبلوماسية وفي الحرب.

والدبلوماسية تسبق الحرب وتلازمها وتعقبها، والأولى أن تحقق الدول غايتها وتفرض إرادتها من خلال الأساليب والمهارات الدبلوماسية التي ترتكز إلى قوة فعلية، يمكن التلويح بها أو التهديد باستخدامها دون التورط في الحرب، لما تتطلبه من نفقات وموارد، وما تخلفه من خسائر ومخاطر على كلا الجانبين، وبصفة خاصة بعد شيوع استخدام أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، وحرص كثير من الدول على امتلاكها. (كونستانز،2012)،وهكذا تتكامل الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة أو وسيلتين للإقناع أو للإكراه على الامتثال.

رابعاً: استخدامات القوة:

القوة ليست هدفاً في ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق أهداف أخرى من خلال النفوذ أو التأثير الناتج عن ممارسة القوة، فما هي تلك الأهداف التي تُستخدم القوة لتحقيقها ؟ والحقيقة أن إعلان بعض الدول عن استخدامات أخرى للقوة لا ترتبط بعامل المصلحة القومية، قد يكون مجرد قناع لإخفاء السبب الحقيقي الذي يحكم حركتها في النطاق الدولي، والذي لا يعدو أن يكون المصلحة القومية نفسها.

ثمة تطبيقان لهذه الدولة التي تستخدم القوة بوصفها إرادة حضارية:(الدولة الأيديولوجية، والدول الدينية)، الأولى تضع قوتها في خدمة عقيدتها السياسية، وتربط حركتها في المجال الخارجي بفكرها الأيديولوجي، أما الثانية فتجعل محور تعاملها الخارجي يدور حول نشر عقيدتها الدينية.

خامساً: القوة والتوازن:

لاشك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذا الاختلاف يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية والتي يحكمها منطق الصراع أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد فترة ممكنة وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد تفوق علمي وعسكري وغيرها) أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم .. وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها. (**الربيع**، 1983)

لقد تراوحت أساليب التوازن التي مورست عبر التاريخ ما بين التحالفات والتحالفات المضادة والتدخل المباشر وغير المباشر ونزع السلاح والتفرقة بين الخصوم والتعويضات والتهدئة بل والحرب بمستوياتها، وتلجأ الدول إلى اتباع ما يناسبها فيها في إطار النظام الدولي في مرحلة معينة بما يتضمنه من شروط وعلاقات متغيرة، ولا توجد قاعدة ثابتة ومحددة تحكم توازن القوى، (**الخزرجي**، 2005) حيث سعت القوى الكبرى، الممثلة بالدول الغنية الرئيسة خاصة، وبدول الشمال عموماً، لفرض أسس فلسفتها، السياسية والاقتصادية على المجتمع الدولي برمته، مكرسة بالسياسات التي تتبعها البعد عن التوازن وغياب العدالة عن نظام العلاقات الدولية .

قياس قوة الدولة:

قد لا تكون معرفة العدو كافية إذ لا بد أيضاً من معرفة الذات، لكن المشكلة الحقيقية تكمن بالكيفية التي يمكن التوصل بها إلى تقدير سليم لإمكانات الطرف الآخر ونواياه،أو ما يمتلكه الطرف المعني ذاته من إمكانات على نحو يتيح تصوُّر ما يمكن أن يحدث في اللقاءات الفعلية، أو بمعنى آخر قياس القوة.

مناهج قياس قوة الدولة:

تعد مسالة قياس قوة الدولة مسألة غاية في التعقيد وذلك لصعوبة تقويم بعض عناصر القوة وتقديمها في صورة رقمية يمكن معها الخروج بنتائج معينة تساعد على الحكم على قوة الدولة.

اعتمد جيرمان في دراسته على أربعة عوامل لها بالغ الأثر حسب رأيه في قوة الدولة. وهذه العوامل هي:

1. الاقتصاد القومي. 2 . المساحة. 3 . السكان. 4 . القوة العسكرية. أما الجوانب المعنوية فلم يغفل عنها مثل رغبة السكان وطموحهم في التقدم والتطور ولكنه اعتمد على التقدير الذاتي عند حساب هذا العامل في دراسته.(**حسين**، 1976)

أما برايان بري فقد اعتبر درجة التقدم الاقتصادي أحسن الأدلة لقياس قوة الدولة واعتمد في ذلك على عدد من الخصائص التي تشير إلى درجة التطور باستخدام طرق إحصائية كمية ولأكثر من 90 دولة في العالم. واختار أكثر من 40 مقياساً لقياس التطور الاقتصادي معظمها ذات مساس مباشر بالسكان تقريباً أهمها حجم السكان وكثافتهم ومعدلات الولادات والوفيات والنمو العام ونسبة التحضر وعدد الأطباء بالنسبة للسكان ونصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الكلي.(حسين،1976)

وسلك فوكس (Fucks) طريقاً مغايراً لتقدير قوة الدولة حيث عد قوة الدولة حصيلة متغيرين فقط هما الموارد والسكان والعلاقة بينهما، وقد صاغ ذلك وفق المعادلة الآتية:

$$\text{القوة} = \sqrt[3]{\text{السكان} \times \text{الإنتاج}}$$

واعتمد لقياس الإنتاج على إنتاج الطاقة (مقاساً بالكيلووات) + إنتاج الصلب (مقاساً بالطن).(**عبد الحي**، 1996)

والحقيقة أن حجم السكان وحده لا يمكن أن يعكس قوة الدولة، لأن الحجم لا قيمة له من دون معرفة خصائصه النوعية الأخرى، فقد تكون الدولة ذات حجم سكاني كبير ولكنها تعاني من مشكلات الفقر والجهل ومشكلات إثنية وغيرها، والعكس صحيح.

وقام راي كلين (R. Cline) بوضع معادلة لحساب القوة الشاملة والتي تنص على الآتي:

القوة الشاملة = الكتلة الحرجة + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية × (الاستراتيجية القومية + الإرادة الوطنية).

أي حاصل ضرب العوامل المادية × العوامل غير المادية. ويقصد كلين بالكتلة الحرجة المساحة + حجم السكان، وهو بذلك يعطي للحجم السكاني أهمية كبيرة عند حساب القوة. كذلك يؤكد على الجوانب المعنوية وأثرها عند حساب القوة مثل الوحدة الوطنية ومدى ولاء الشعب للوطن والدولة. وقد قام كلين بتطبيق هذه المعادلة على أكثر من خمسين دولة وخرج منها بمقارنة لترتيبها حسب القوة.(**الديب**1989)

معايير قياس قوة الدولة:

تستند معايير فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي إلى قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، والتأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها، وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصري مصادر القوة، ثم إدارة تلك المصادر وتوظيفها. **(طويل**، 2008)

ظلت حسابات القوة النسبية للدولة مشكلة ملحة تؤرق العاملين في الجغرافيا السياسية، ذلك لأنه لا يمكن في أي حال قياس القوة بالمسطرة والقلم. هكذا، فإن الدارسين يلجؤون إلى منحى آخر، هو التعرف على بعض الخصائص البارزة في الدول المختلفة، التي تبني بقوة هذه الدولة أو تلك؛**(تايلور**، 2002) فقد كان المعيار التاريخي الأول للقوة هو المقياس العسكري الذي ساد سابقاً، إلى درجة أن قدر الدولة الضعيفة عسكرياً كان الاختفاء أو الخضوع للأقوى، أما اليوم، فقد تغير تأثير هذا المعيار وإن لم يختفِ، ذلك أن القطاع العسكري قد يستنزف طاقات البلد على حساب الاستثمار في القطاعات المدنية المهمة الضرورية لبقاء الدول. **(العزي**، 2008)

أضف إلى ذلك ظهور تهديدات جديدة (بيئية، وفيات، تهريب، مخدرات، صراعات عرقية وإثنية .....إلخ) تعجز عن معالجتها بالحلول العسكرية التقليدية، قد أدى إلى إضعاف القوة العسكرية. ويمكن القول في المحصلة، إن هذا المعيار لم يعد الأهم أو الأول في قياس القوة، رغم بقائه أساسياً في هذا المجال، ويجدر التأكيد أن قياس القوة العسكرية لا يتم عبر التعداد الرقمي للقوى فحسب، إذ إن حيازة العدد الأكبر من الجنود والعتاد لا تعني القوة العسكرية الأهم، إذ يجب إدخال عناصر أخرى تقنية ونوعية ومعلوماتية واتصالية وبيولوجية وكيميائية وغيرها،بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات القدرة العسكرية.أما المعيار الاقتصادي، فيفرض اليوم نفسه بقوة أكثر من أي وقت مضى، فالقوة الاقتصادية تسمح بالتحول نحو القوة العسكرية أو على الأقل تحمل كلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية. ويفيدنا التاريخ الحديث بأن قوة الدول تبني كل شيء على قواعد صناعية، ثم يأتي المعيار الديموغرافي وهو سلاح ذو حدين، فالنمو الزائد للسكان بحسب نظرية **مالتوس** يؤدي إلى إضعاف الدولة، وإذا كان العدد مهما في السابق، فلأن المزيد من السكان كان يعني المزيد من الجنود. **(العزي**، 2008)

ويمثل العنصر الجغرافي عنصراً هاماً من عناصر قوة الدولة، إذ إن هناك اعتبارات جغرافية عدة تؤثر في محصلة القوة القومية للدولة. كحجم الإقليم إذ إن الدولة ذات المساحة الكبيرة تكون في وضع أحسن من غيرها، لأن كبر حجم الإقليم يوفر لها عمقاً استراتيجياً، ويجعل احتلالها أمراً صعباً ومكلفاً. كذلك، فقد دخلت بعض العوامل في قياس قوة الدولة، تكمن في مقدار ما يتمتع به أفرادها من حرية الآخرين والابتعاد عن إيذائهم، وكلما ازدادت تنشئة الفرد في الدولة على حب الآخرين والابتعاد عن إيذائهم، كانت الجماعة أقوى والدولة أقوى.

مظاهر استخدام القوة:

في العلاقات الدولية تتوزع مجموعة من الممارسات سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، ومن خلالها يمكن تحديد مظاهر هذا الاستخدام ولكن هذه المظاهر تختلف وتتنوع حسب ما تقتضيه الأحداث الدولية وما المفيد بين هذه المظاهر وسوف نتطرق إلى التدخل والعدوان.

اولاً:التدخل:

لقد كان التدخل في الأساليب الرئيسة التي استخدمتها الدول لاستعمال القوة في علاقاتها الدولية منذ القدم، وشهد مفهوم هذه الفكرة تطورا كبيرا إلى أن أصبح مظهرا غير مشروع من مظاهر استخدام القوة في العصر الحالي

ويرى البعض أن أحسن طريقة لتعريف التدخل هي من خلال تعريف عدم التدخل، وفي هذا يقول تاليراند إن عدم التدخل كلمة تعني ما يعنيه التدخل.(المزغني، 1978)

إن هذا التعريف يعالج موضوع التدخل بناء على دعوة الطرف الآخر حيث لايوجد في هذه الحالة فرض للإرادة من جانب آخر وبذلك تخرج هذه الحالة من مفهوم التدخل وتصبح مساعدة أو تعاون أو تنفيذ معاهدة أو بناء على التزام بموجب التحالف وما شاكل ذلك.

هذا ويميل البعض إلى توسيع مفهوم التدخل بحيث يشمل صورا كثيرة جدا في صور العلاقات بينما يميل البعض الآخر لإعطائه مفهوما أضيق في العلاقات بين الدول والجماعات السياسية أو المنظمات أو الجماعات الخاصة أو بين الدول، وإذا ما حدت التدخل من قبل مجموعات لا علاقة بها مع الدول المتهمة بالتدخل ويتمثل ذلك في أعمال التسلل وأعمال التخريب وحركات العصابات فمن الضروري معرفة وجود مثل هذه العلاقة مع الدول الأجنبية قبل إمكان وصف العمل بأنه تدخل.(خماس، 1982)

إن الحجج القانونية التي يبديها مؤيدو التدخل الإنساني تغض الطرف عن حقيقة الممارسة الدولية والموقف الفعلي لمختلف الصكوك الدولية المتعلقة باستخدام القوة يضاف إلى ذلك أن نظرية التدخل المستندة الى القواعد والمبادئ الدولية المعمول، فتقويم استخدام القوة بشكل منفرد لأغراض إنسانية لا يتم إلا من خلال الموازنة بينه وبين عدد من المبادئ الأساسية المستقرة في القانون الدولي مثل مبدأ تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ وجوب تسوية النزاعات الدولية سلميا ومبدأ تحريم المساس بوحدة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وفق لمقررات الجمعية العامة التي تحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

نلاحظ أن القانون الدولي التقليدي كان حتى نهاية الحرب العالمية الأولى يعترف بحق التدخل بصورة منفردة، لذا كان بإمكان أية دولة عند توفير بعض الظروف، أن تتولى تطبيق القانون كما تشاء وأما الفترة الكائنة بين الحربين، والتي شهدت نشوء عصبة الأمم وسقوطها ومحكمة العدل الدولية الدائمة، فيمكن اعتبارها بمنزلة فترة انتقال حيث سادت الشكوك حول حق الدول الكبرى في التدخل وبعد ظهور الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والمنظمات الدولية أصبح التدخل يعتمد على فكرتين أساسيتين هما :

1- إن المساواة بين الدول بغض النظر عن حجمها ونفوذها أصبحت قاعدة أساسية، وذلك على الرغم من الحقيقة السياسية لوجود الدول العظمى. فإن أي قاعدة قانونية دولية لا تنطبق على جميع الدول بالتساوي لا تعتبر قاعدة صالحة وهكذا أصبح على الدول الكبرى أن تستمع للدول الصغرى، وأن تأخذ برأيها وأصبحت الدول الصغرى والشعوب التي كانت ضعيفة ومغلوبة على أمرها ومستعمرة ذات تأثير في الأمم المتحدة ولها دور تلعبه في المحافل الدولية.

2- إن وسائل حماية مصالح الدولة قد تطورت وتوسعت وتحسنت كثيرا واغلب الدول استفادت من الإمكانيات المتاحة لها من قبل الأمم المتحدة لتنفيذها وفق فكرة سيادة الدولة.

هكذا دون إجماع الدول أصبح التدخل من قبل دولة منفردة بشؤون أخرى أمراً ممنوعا وغير مشروع أي فقط في حال التسويات، وأحيانا الإكراه يبقى ضروريا إلى درجة ما في البيئة الدولية فالحل يكمن في التدخل الجماعي ، لذلك فهو يتم ضمن إطار منظمة دولية معترف بها، لقيادة قوة مشتركة لصياغة السلم والأمن الدولي يمكن أن يعتبر مشروعاً، أما في الفقه القانوني الدولي والممارسة الدولية المعاصرة لا يعتبر التدخل مشروعا إلا إذا تم بالنيابة عن الأمم المتحدة أو المنظمات،(سلطان، 1972) فمن أبرز الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استخدام القوة في العلاقات

الدولية هو استخدام القوة الجماعية أي التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة التي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في فترة الحرب الباردة التي أدت إلى تشكل المنظمات الجماعية المختلفة بهدف تنظيم ظاهرة القوة وإن مجالات تنظيم هذه الظاهرة قد تنوعت فظهرت المنظمات العسكرية والسياسية والاقتصادية المختلفة،فانتشار التكتلات والتجمعات المختلفة كان هدفه الأساس تحقيق أكبر قدرة ممكنة من القوة اللازمة لتنفيذ الأهداف والمخططات الموضوعة. **(شدود، 1991)**

ثانيا: العدوان:

رغم فظاعة الحروب ونتائجها على البشرية والدول، مازالت الحرب مقبولة من حيث المبدأ في المنطق الدولي والمنظمات الدولية والحكومية وما زال تعريف جريمة العدوان ينتظر دخوله حرمة المحكمة الجنائية الدولية، ولقد أظهرت المعطيات أن الحرب ظاهرة منتشرة بكثرة وإن اختلف تواترها ووجودها بين الشعوب.

لقد جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليا من أي تعريف للعدوان ،ويعود السبب في ذلك برأي البعض إلى الرغبة في تجنب تحديد المفهوم ،والاحتمال ألا يأتي التعريف دقيقا وشاملا مما يؤدي لاستفادة المعتدي من ذلك هذا بالإضافة إلى أن مصطلح العدوان يشمل جوانب سياسية ،وقانونية ،وعسكرية يصعب إدراجها في تعريف واحد جامع وترك تحديد العدوان إلى مجلس الأمن رغم محاولات طرحه في دورات الجمعية العامة المختلفة ،فقد كانت أول محاولة جدية لذلك هو المقترح الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي في الدورة الخامسة، والذي بين فيه أنه في أي صراع ذي طبيعة دولية تعتبر الدولة معتدية إذا كانت البادئة بارتكاب أحد الأعمال التالية : إعلان الحرب، غزو إقليم دولة أخرى بقواتها المسلحة، قصف إقليم دولة أخرى، مهاجمة السفن والطائرات، إنزال قوات مسلحة داخل حدود دولة أخرى أو قيادتها دون إذن منها، اللجوء إلى الحصار البحري (Eugène 1958)

ولقد تم النظر في الموضوع مرة أخرى في الدورة السادسة للجمعية العامة حيث أحيل إلى اللجنة السادسة التي كلفت بدراسة العدوان وتعريفه ولقد طرح أمامها العديد من المشاريع والقرارات ومن بينها مشروع معدل لمشروع التعريف السوفيتي وانقسمت الآراء داخل اللجنة فكان البعض يرى عدم إمكانية وضع تعريف شامل للعدوان لأنه سيغفل حتما ذكر بعض الأفعال التي يمكن أن تصنف كعدوان مما يجعل المعتدين يرتكبون أعمالا عدوانية دون إمكانية إدانتهم.

ويرى البعض الآخر ضرورة وضع تعريف للعدوان بحيث يكون مرشدا للدول إضافة إلى أن ذلك يعتبر خطوة هامة في تقدم القانون الدولي، في ردع الدول التي تفكر في الاعتداء وإن وجود تعريف ناقص خير من عدم وجوده وإذا وجدت عيوب فيمكن تعديلها فيما بعد على أن الموافقة لم تحصل بهذه السهولة فقد استمرت اللجنة الخاصة في جهودها ومناقشتها وأخيرا تمكنت من وضع مسودة قرار بهذا الشأن تبنتها الجمعية العامة في نهاية عام 1974،دولة ضد سيادة دولة أخرى أو وحدتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأي أسلوب يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة كما هو مبين في هذا التعريف.*

وبموجب هذا التعريف، يعتبر استخدام القوة من جانب إحدى الدول دليلا أوليا وإن لم يكن قاطعا على العدوان أي أن بإمكان مجلس الأمن أن يتوصل إلى قرار مخالف أو معاكس على ضوء الظروف الخاصة بالقضية.وعلى هذا وبغض النظر عن وجود إعلان الحرب أم لا، فإن الأعمال التالية تعتبر أعمالا عدوانية :

1- غزو دولة ما أو هجومها بقواتها المسلحة على أرض دولة أخرى أو أي احتلال عسكري مهما كان مؤقتا ناجم عن هذا الغزو أو أي ضم باستخدام القوة المسلحة لأراضي دولة أخرى أو جزء منها.

* **قرار الجمعية العامة 3314 سنة 1974.المادة 1 .**

2- قصف دولة ما بقواتها المسلحة أراضي دولة أخرى أو استخدام أية أسلحة من قبل دولة ضد أراضي دولة أخرى.

3- حصار موانئ أو سواحل دولة ما من جانب القوات المسلحة التابعة لدولة أخرى.

4- أي هجوم تقوم به القوات المسلحة لدولة على القوات البرية أو البحرية أو الجوية لدولة أخرى.

5- استخدام القوات المسلحة لدولة ما موجودة داخل أراضي دولة أخرى بموافقة الدولة المستقلة على نحو يناقض الشروط المنصوص عليها في الاتفاق أو أي تحديد لبقائها في هذه الأراضي إلى ما بعد انتهاء الاتفاق.

6- سماح دولة باستخدام أراضيها التي وضعت تحت تصرف دولة أخرى.

7- إرسال عصابات أو جنود غير نظاميين أو مرتزقة مسلحين من قبل دولة أو نيابة عنها يقومون بأعمال تنطوي على استخدام القوة ضد دولة أخرى وعلى درجة من الخطورة بحيث ترقى إلى مصاف الأعمال المذكورة أو مشاركتها أي الدولة في ذلك بشكل كبير.[**]

السياسة الخارجية من منظور القوة والمصالح القومية:

يتحدد دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الاستراتيجي لخدمة مصالحها القومية العليا، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، ولقد تبدل دور القوة الآن، لأن أهداف الدولة تبدلت بدورها، على سبيل المثال فإن هدف الدولة كان في وقت مضى يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبياً على الدول المجاورة وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة، ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة، والمشكلات الأكثر صعوبة في عالم اليوم لايمكن حلها إلا عبر الجهود المشتركة، والطرق المستخدمة في حل النزاعات والخلافات تعتمد أكثر فأكثر على الدبلوماسية الماهرة، والمساومات الهادئة الهادفة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الجميع، كما يجب التفريق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامهاوهو الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية والذي يبدو جلياً في عمليات الردع. (سعيد، 1993)

إن ما يسمى بالتوجيه الواقعي للدبلوماسية والقانون الدولي ليس إلا انعكاساً لسياسة مركز القوة، ويتلخص مفهوم هذا الخط الواقعي أساساً في أن العلاقات التجارية هي علاقات قوة لأن الأحداث التي تدل عليها هي ظواهر لهذه العلاقات وإن الرغبة في السيطرة هي السمة الأساسية والمميزة للعلاقات الدولية. (**ألبو**، 2006)

القوة هي إحدى الوسائل والأدوات التي تّستخدم لتحقيق الأهداف والمصالح، فمفهوم القوة شامل يستند إلى مجموعة من العوامل ومنها عوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية وبشرية تؤثر في بعضها البعض وتعد عاملا لتحقيق مصالح الدولة في العلاقات الدولية ،وتجدر الإشارة هنا للتكتلات الاقتصادية ذات الثقل الاقتصادي العالمي وغيرالمؤثرة بشكل فعال في العلاقات الدولية بسبب عدم وجود قوة عسكرية داعمة لها كمنظمة اوبك ،بمقابل تكتلات أخرى قادرة على استخدام القوة العسكرية الداعمة لها كالاتحاد الأوربي وحلف الأطلسي،وهناك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية وأهمها : التدخل المباشر كالحرب العسكرية واستخدام القوة بشكل مباشر وغير مباشر عبر المؤامرات وحرب العصابات والتحالفات الجماعية وتحالفات سياسية وعسكرية كالحلف الأطلسي وتحالفات سياسية واقتصادية كالاتحاد الأوروبي.

[**] **الفقرة 1 من المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة.**

للقوة دور هام في السياسة الدولية، وفي سياسات الدول الخارجية بحيث أصبحت تتجلى بوضوح في التفاعل الحاصل بين الدول وبذلك تحولت مواضيعها في العلاقات الدولية من بين المواضيع الاكثر إثارة للخلاف حول مدى فعاليات القانون الدولي ومقتضياته وأحيانا حول حقيقة وجوده ذلك أن الهدف من وراء ذلك هو محاولة الوقوف وتقنين استخدام القوة عن طريق ضبط مثل هذا الاستعمال ،ولعلها ساهمت بصورة كبيرة عبر استخدامها في حالات عدة وبصورة متعسفة وغير مبررة تحتاج لتفسيرات لاستعمال القوة ،و دراسة مدى انسجامها مع القانون الدولي بهدف الإلمام باستخدام القوة في العلاقات الدولية لتحقيق المصالح القومية للدول ،ومعرفة حدود هذا الاستعمال بكل أشكاله وتناقضاته حتى ندرك بأن العلاقات الدولية هي علاقة أو علاقات بين الأعداء لا يحكمها إلا منطق القوة وأن السلام بمفهومه الأخلاقي ليس من عالم العلاقات الدولية كما أن الاعتماد على القوة دون غيرها لن يجعل العالم بحال أفضل كما أن المفاهيم والنظريات نجدها توصي بامتلاك القوة لأنها ضرورة لإحقاق الحق وإزالة العوائق على الرغم من أن حروب الهيمنة والحروب التوسعية ثم الحروب غير العادلة هي حروب استعمارية عدوانية وغير مشروعة وغيرعادلة ذلك أن الحرب والمجابهة من صميم العلاقات الدولية لذلك يقتضي الأمر امتلاك القوة واستعمالها لرد العدوان فهنا تكون المصلحة القومية متغيرا رئيسا بحيث لا يمكن دراسة السياسة الخارجية بمعزل عن هذا المتغيّر، وبالتالي فإن فهم الأسلوب الذي تتعامل به الدول مع بعضها. يقتضي إدراك أمرين أساسيين يتصلان بأوضاع السياسة الخارجية لكل دولة:(**الشاهر**، 2012)،

1. الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها المصلحة القومية.
2. مدى القوة التي تمتلكها لإخراج تلك الأهداف من الحيز النظري المجرّد إلى الواقع المادي.

القوة الناعمة كأداة في العلاقات الدولية:

لقد أساء الكثيرون بنظرتهم إلى مفهوم القوة الناعمة، وحصروها بنظرة سطحية لا تتجاوز تأثير الماكدونالدز والأفلام وتقاليع الأزياء وما إلى ذلك. أما التعريف الذي يضعه "ناي" فهو "القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال" فهي تختلف عن القوة الصلبة المكونة من العتاد العسكري والثراء الاقتصادي واستعمالهما بالتهديد بالعقوبات أو الاستمالة بالمساعدات. أن تمتلك قوة ناعمة يعني أن تجعل الآخرين يعجبون بك ويتطلعون إلى ما تقوم به فيتخذون موقفاً إيجابياً من قِيَمك وأفكارك وبالتالي تتفق رغبتهم مع رغبتك. (ناي ، 2004)

وفق مفهوم القوة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للقيام بعملٍ ما يتفق مع ما نريده فالقوة السياسية الناعمة بالنسبة للدول هي أن بلداً ما قد يكون قوياً ذا تأثيرٍ في السياسة الدولية لأن هناك بلدانا أخرى تتطلع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح وتريد أن تتبعه. وهكذا نفهم أنّ القوة الناعمة تعتمد على قدرة الدولة في صياغة رغبات الآخرين بعد أن تكون بمنزلة قدوةٍ لهم يتبنون قِيَمها وأسلوب حياتها. ومن أهم مزايا القوة الناعمة أنها تغني عن استخدام أسلوب العصا والجزرة، وهناك دول لا تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية كبيرة، إلا أنها تتمتع بقوة ناعمة بسبب مشاركتها في قضايا عالمية جاذبة مثل محادثات السلام ومبادرات الحفاظ على البيئة ومكافحة الأمراض والأوبئة. ولكن ذلك لا يعني بالطبع التقليل من أهمية القوة الصلبة.

إن غالبية الدول في العالم الآن تنتهج الديمقراطية ولديها برلمانات وجماهير تؤثر في السياسات الدولية. ويمكن عبر القوة الناعمة وفق ثلاثة أبعاد الوصول للمطلوب ، وهي:

1-الاتصالات اليومية، أي توضيح السياسات المحلية والخارجية عبر الإعلام.

2-الاتصال الاستراتيجي، أي الحملات السياسية الدعائية المركزة

3- العلاقات الدائمة مع الشخصيات، وذلك عبر المنح الدراسية والمبادلات الأكاديمية والتدريب والمؤتمرات، على أن تتماشى هذه الأبعاد مع السياسة العامة للبلد لزرع صورة إيجابية. (ناي ، 2004)

يوجد العديد من العوامل التي يمكن أن تكون مصادر للقوة الناعمة ،واذا تحدثنا عن القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية مثلا فهي على نسبة عالية من أهم العلامات التجارية في العالم، وعدد كبير من جميع الطلاب الدارسين خارج بلادهم وهنا تأثير الثقافة النخبوية في إنتاج القوة الناعمةعبر المبادلات الأكاديمية والعلمية وكيف أن الكثير من العلماء السوفييت الذين زاروا أميركا قد تأثروا بالأفكار الأميركية وأصبحوا لاحقاً ناشطين في حركات حقوق الإنسان في الاتحاد السوفييتي، وهي أكثر دولة تستقطب المهاجرين وتنشر الكتب والمؤلفات الموسيقية وتنتج البحوث العلمية، إضافة إلى كونها أهم مصدّر للأفلام والبرامج التلفزيونية و نتحدث هنا عن دور الثقافة الشعبية المتمثلة في الأفلام والأغاني والرياضة وما إلى ذلك مما يبثّ القيم الأميركية حتى وإن بدت سطحية مبتذلة، ولا يمكننا أبداً التقليل من تأثير هوليوود "فالصور كثيراً ما تنقل القيم بصورة أقوى مما تفعل الكلمات، وهوليود هي أكبر مروّج ومصدّر للرموز البصرية" (ناي ، 2004). إنّ هذه الثقافة الشعبية هي التي استطاعت بقيم الحرية والديمقراطية والليبرالية والشبابية التأثيرفي مدّ الفكر الشيوعي، وهي التي اخترقت جدار برلين بزمن طويل قبل سقوطه والتركيز هنا على إتقان استخدام القوة الناعمة، كما فعلت فرنسا حين نشرت لغتها وآدابها في الخارج في القرن التاسع عشر ،وكذلك أفلام هوليود المهربة التي دغدغت رغبة الشباب الصيني في إحداث التغيير والانفتاح السياسي، وتجدر الإشارة إلى أنّ الإعجاب بالقيم الأميركية لا يعني الرغبة في تقليد أميركا، فهناك ملاحظات سلبية كثيرة على الممارسة الأميركية لهذه القيم خاصة لدى المجتمعات التي تهتم بالقيم الأسرية والاجتماعية.

على الرغم من ذلك هنالك عوامل منفرة من أميركا، فالمصادر الجاذبة لا يعني بالضرورة إنتاج قوة ناعمة متحققة، لأنها يجب أن تتناغم مع جاذبية السياسة العامة للبلد، فمثلا على الرغم من الإعجاب الجماهيري العالمي بعلوم أميركا وتقانتها وأفلامها وموسيقاها فإنها خسرت كثيراً من جاذبيتها في حرب فيتنام وعند غزو العراق عام 2003، ومن ثم تراجع الاهتمام الأميركي باستثمار القوة الناعمة مع مرور السنين إلى أن جاءت أحداث 11 ايلول حين بدأ الأميركان بمراجعة أنفسهم ، فالشرق الأوسط على سبيل المثال قد يكون من الصعب تحقيق الاهداف المرجوة عبر استخدام القوة الناعمة فيه لأسباب عدةمنها الفوارق الثقافية الكبيرة بين أميركا وأغلب دول المنطقة وكذلك نزعة العداء لأميركا. مع العلم بأن جوانب كثيرة من الثقافة الأميركية يحبها الشرق الأوسط تُعدّ أساساً جيداً للقوة الناعمة، فالعلاقة بين السياسة الخارجية الأميركية والقوة الناعمة بسبب السياسة "المكروهة" أدت إلى انحدار القوة الناعمة وتناقص أثر الثقافة الشعبية الأميركية في العالم في مقابل تزايد الإقبال على الثقافات الأخرى والفاعلين الآخرين، مثل تنظيم القاعدة الذي زادت قوته الناعمة إثر معاداة أميركا. (ناي ، 2004)

الاستنتاجات و التوصيات:

إن امتلاك القوة الشاملة بأشكالها المتعددة لدى الدول تجعلها محركاً لفعاليات الوحدات السياسية في إطار المجتمع الدولي، فهناك دول تسخر الحروب الموضوعة في أجنداتها مسبقاً لتحقيق أهداف سياستها ،وعبر ذلك نستنتج ما يلي:

1- لا يمكن قراءة المتغيرات السياسية، والاقتصادية التي تظهر نتيجة استخدام القوة في المجتمع الدولي إلا عبر القدرة التي تشكل المعطى الموضوعي للموارد المتاحة سواء القوة الصلبة المكونة من العتاد العسكري والثراء الاقتصادي واستعمالهما بالتهديد بالعقوبات، أو الاستمالة بالمساعدات عبر استخدام القوة الناعمة كأداة في العلاقات الدولية.

2- الأزمات السياسية التي تصيب الدول سواء كانت عالمية، أم إقليمية، تعني مجموعة من التفاعلات بين قوى تعيش حالة صراع قد يبلغ درجة المواجهة بسبب فعاليات القانون الدولي ومقتضياته.

3- إن الأحداث والتطورات التي طرأت على المجتمع الدولي ترتكز إلى المسارات التي تنحرف دائماً باتجاه ما، نتيجة صراع الإرادات بين القوى والدول بفعل ظاهرة القوة بأشكالها واستخدامها .

4- دوران الشعوب في فلك الدول القوية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً تمر في مراحل أساسية من استخدامٍ للقوة من قبل العناصر الأساسية المكونة للمجتمع الدولي بما في ذلك ظهور مصطلح محاربة الإرهاب وما رافقه من تغيرات عالمية.

5- رغم النتائج الكارثية للحروب على البشرية والدول، مازالت الحرب أداة أساسية لدى الدول والحكومات والمجموعات والقوى باستخدام التدخل أو العدوان، وأحيانا بصيغة الشرعية الدولية المفترضة التي تسخر ميثاق الأمم المتحدة لخدمة القوى الكبرى،أو بما يتناسب مع مصالحها القومية ، وبقيت الحرب ظاهرة منتشرة بكثرة وإن اختلف تواترها.

المراجع:

1. "الأزمة تعصف بالإمبراطورية"، العصر، على موقع المختصر، بتاريخ 13 تشرين الأول 2008.
2. الأسود، صادق(1986)، علم الاجتماع السياسي " أسسه وأبعاده"، بغداد: مطبعة دار الحكمة، ص82.
3. ألبو، أنس(2006)، سياسة مركز القوة وتأثيرها في العلاقات الدولية، جريدة تشرين، عدد 9497، تاريخ 27/ 3/ 2006، ص11.
4. براون، كريس(2005)، فهم العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات، ص106.
5. بريهي، عبد الكريم حميد(2000)، تقييم الوزن الجيوبولتيكي لحجم وتركيب سكان إيران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي، دراسات إيرانية، جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، العدد 1 و2، ص39.
6. تايلور، بيتر+ فلنت، كولن(2002)، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص69.
7. التكريتي، مها ذياب حميد(1998)، الوزن السياسي للعراق في منطقة الخليج العربي" دراسة في الجغرافية السياسية"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد: كلية الآداب/ قسم الجغرافية، ص183.
8. جوزيف س. ناي (2004) القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، ترجمه العربية (محمد البجيرمي) وصدرت الترجمةعن مكتبة العبيكان عام 2007.
9. حسين، عبد الرازق(1976)، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، بغداد: مطبعة أسور، ص235– 236.
10. حسين، عبد الرازق(1976)، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية مصدر سابق، ص255– 258.
11. حسين، عدنان السيد(1996)، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، بيروت: مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، ص30–31.
12. الخزرجي، تامر كامل(2005)، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص276.
13. دال، روبرت(1993)، التحليل السياسي الحديث، مرجع سابق، ص53.
14. الديب، محمد محمود ،(1989)،"الجغرافيا السياسية"، القاهرة، مكتبة الأنكلو المصرية، ص 598
15. الربيع، حامد عبد الله(1983)، الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص61.
16. الربيع، حامد عبد الله(1983)، سلوك الممالك في تدمير الممالك، لشهاب الدين بن أبي الربيع، ج1، القاهرة: دار السكب، ص66.
17. ربيع، محمد محمود(1987)، مفاهيم العلوم السياسية، الكويت: مكتبة الفلاح، ط1، ص197.
18. ربيع، محمد+ مقلد، إسماعيل صبري(1993)، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، ص174.

19. سعيد، عبد المنعم(1993)، التقرير الاستراتيجي العربي لعام1993، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية/الأهرام، ص23 .
20. سلطان، حامد ،1972 : "القانون الدولي العام وقت السلم"، القاهرة، 1972، ص : 95.
21. سمير عبد العزيز المزغني 1978: "النزاعات المسلحة في القانون الدولي وطبيعة الحرب اللبنانية"، رسالة ماجستير في القانون، كلية القانون والسياسة جامعة بغداد 1978، ص : 213-221.
22. سيد رجب، عمر الفاروق(1992)، قوة الدولة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص53.
23. الشاهر، شاهر(2012)، السياسة الخارجية السورية(2000-2010)، عقد التحديات الكبرى، دمشق، ص21.
24. شدود، ماجد(1991)، العلاقات السياسية الدولية، ط2، منشورات جامعة دمشق، ص104- 107.
25. طويل،أحمد شيخ(2008)، شبكة المشكاة الإسلامية، بتاريخ 2008/7/7، على الرابط: http://meshkat.net
26. الظاهر،نعيم إبراهيم(2003)، سياسة بناء القوة في الأردن، ط2، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص27.
27. العامري، عصام(1999)، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي، ص105.
28. عبد الحي، وليد(1996)، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي،السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد 126، ص8- 9.
29. العزي، غسان(2008)، مستقبل الدول الكبرى والنظام الدولي، بيروت: مجلة الدفاع الوطني، بتاريخ: 2008/10/13، على الموقع الالكتروني للمجلة.
30. علي، سليم كاطع(2000)، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي: دراسة تحليلية في الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ص32.
31. عليوي، قصي غريب(2000)، العلاقات السورية- التركية دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص121.
32. فيلار، كونستانز(2012)، الخطاب الدبلوماسي، ترجمة: قاسم المقداد، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص44.
33. قرار الجمعية العامة 3314 سنة 1974.المادة 1 من القرار
34. لايدر، جوليان(1981)، حول طبيعة الحرب، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ط1، ص75.
35. المادة 52 : الفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.
36. مبيض، عامر رشيد(1998) ، الموسوعة الثقافية السياسية الاقتصادية، ص1342.
37. مسعد، نيفين(1994)، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة: مركز البحوث الدراسات السياسية، ط1، ص244.
38. مقلد، إبراهيم صبري(1987)، العلاقات السياسية الدولية، ط5، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، ص163.

39. Anderson, “The Rise of Modern Diplomacy, 1450-1919” , Wesley (1993),p42.
40. Aroneuno Eugène: "La défention de l'agression", Paris, 1958, p : 32-66
41. For more details see, Ralph E. Tarter, “Principles of Solid - State Power”, SAMS (1985), pp 23-24.
42. Hans J. Morgenthall, politics Among Nations, 5 thed, New York, Altred A. Kreptp, P140 .
43. Hans Morgenthau, “Power Politics”, The University of Chicago Press, (1946), p 81.
44. Joseph S. Nye Jr, Soft Power: “The Means to Success in World Politics”, Public Affairs; (2005), ch2.
45. Randall Schweller; “The Progressiveness of Neoclassical Realism”, pp. 311-347 in Colin Elman and Miriam Fendius Elman eds., Progress in International Relations Theory, Cambridge, Mass, MIT Press,(2003).
46. Roger C. Altman and Richard N. Haass ،American Profligacy and AmericanPower ،Foreign Affairs ،Nov/Dec2010 ،Vol. 89 ،Issue 6